المجلة الجزائرية للسياسة والأمن
ISSN: 2800-1095

المجلد: 02 – العدد: 01 – جوان 2023
/ ص.ص89-111

الانتخابات الليبية بين العقبات الداخلية والتدخلات الخارجية

Libyan elections between internal obstacles and external interference

أحلام وغليسي [1*]، كريم رقولي [2]
[1] جامعة سطيف 2، (الجزائر)، a.ouaghlici@univ-setif2.dz
[2] جامعة سطيف 2، (الجزائر)، k.regouli@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: 2023-03-02 - **تاريخ القبول:** 2023-05-30 - **تاريخ النشر:** 2023-06-18

الملخص باللغة العربية:

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة موضوع "الانتخابات الليبية بين العقبات الداخلية والتدخلات الخارجية"، حيث كان من المفترض أن تكون الانتخابات في ليبيا وسيلة للانتقال والتعافي من الحرب، إلا أن الايديولوجيا وطبيعة النظام السياسي والظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذا خلافات صياغة الدستور الجديد أثرت على مسار العملية الانتخابية في ليبيا، وبالتالي فإن غياب أو ضعف النظام الحزبي مهد لبروز الانتماء القبلي والجهوي كبديل أو كخيار للكثير من الناخبين في الانتخابات التي عرفتها الدولة بعد الحرب.

وعليه، فإن الانتخابات الليبية أثرت فيها العديد من العوامل الداخلية (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية)، والخارجية، حيث زاد الفراغ السياسي للسلطة في ليبيا ما بعد القذافي من التدخل الخارجي في العملية الانتخابية.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، الانتخابات، الدستور، التدخل الأجنبي.

* المؤلف المرسل

Abstract:

This study seeks to address the issue of "Libyan elections between internal obstacles and external interference", as the elections in Libya were supposed to be a means of transition and recovery from the war, but the ideology, the nature of the political system, the economic and social conditions, as well as the differences in drafting the new constitution affected the course of the electoral process. In Libya, therefore, the absence or weakness of the party system paved the way for the emergence of tribal and regional affiliation as an alternative or as an option for many voters in the elections that the country knew after the war.

Accordingly, the Libyan elections were affected by many internal (political, economic and social) and external factors, as the political vacuum of power in post-Gaddafi Libya increased external interference in the electoral process.

Keywords: Libya; Elections; Constitution; Foreign Intervention.

مقدمة:

من الملاحظ أن هناك استحقاق انتخابي طال أمده نتيجة لعدة اعتبارات، تتمثل في عدم الاستقرار والانقسام السياسي الذي تعاني منه ليبيا منذ عام 2014 عندما تعثرت عملية الانتقال السلمي للسلطة من قبل المؤتمر الوطني العام إلى مجلس النواب . وبالرغم من أن الاستحقاق الانتخابي وفق الإعلان الدستوري المؤقت قد مر عليه أكثر من ثلاث سنوات، إلا أن الظروف السياسية والأمنية في ليبيا لم تنقشع بعد. فالاستفتاء على مشروع الدستور الجديد الذي تبنته اللجنة المنتخبة لهذا الغرض في عام 2015 قد تأخر كثيرا لاعتبارات سياسية لعل أبرزها النزاع الحاد بين مجلس النواب في الشرق والمؤتمر الوطني العام وحكومة الوفاق في الغرب الليبي، والحرب على طرابلس في 4 إبريل 2019.

وبعد فشل اجراء الانتخابات في 24 ديسمبر 2021، تقرر بوساطات إقليمية ودولية اختيار نوفمبر 2023 لإجراء الانتخابات الرئاسية في ليبيا قبل المرور إلى إصلاحات سياسية واقتصادية، فقد بات الفعل الانتخابي الالية الموضوعية والواقعية المناسبة في ظل الظروف الاقتصادية، السياسية والأمنية ولدعم المشروع الوطني، إلا أن الانتخابات الرئاسية الليبية لها الكثير من الخطورة في حال وصلت إلى طريق مسدود، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت العوامل الداخلية والخارجية على مسار العملية الانتخابية في ليبيا؟

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- فيما تتمثل التحديات الداخلية وكيف أثرت على العملية الانتخابية في ليبيا؟
- كيف انعكست التدخلات الخارجية على العملية الانتخابية في ليبيا؟
- ما هو التصور المستقبلي للانتخابات في ليبيا؟

مناهج الدراسة:

بخصوص المنهج المستخدم في هذه الدراسة، فقد استعننا بالمنهج الوصفي التّحليلي الذي حاولنا من خلاله توصيف مشاكل البيئة الداخلية في ليبيا، وظاهرة التّدخل الأجنبي في الانتخابات الليبية وما ترتّب عن ذلك من تداعيات وانعكاسات على العملية الانتخابية في ليبيا.

تقسيم الدراسة:

من أجل التعمق أكثر في الدراسة وتشخيص متغيراتها فقد لزم ذلك الوقوف عند المباحث البحثية التالية:

المبحث الأول: العوامل الداخلية وتأثيرها على الانتخابات الليبية

المبحث الثاني: تأثير التدخلات الخارجية على مسار العملية الانتخابية في ليبيا

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة للانتخابات الليبية

المبحث الأول: العوامل الداخلية وتأثيرها على الانتخابات الليبية

بعد سقوط النظام القذافي في ليبيا ظهرت العديد من التحديات الداخلية التي أعاقت اجراء العملية الانتخابية، ومن بين هذه التحديات نجد:

المطلب الأول: الوضع السياسي والأمني

إن التجهيل السياسي والقيم القبلية والعصبية التي تربى عليها الشعب الليبي، جعلت من مهمة بناء نظام سياسي جديد على أساس المواطنة محوره الشعب أمرا مستحيلا.[1]

فقد عرفت المؤسسات الانتقالية ضعفا كبيرا خاصة بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية انتخاب مجلس النواب، بحيث أضحت هناك حكومة وبرلمان في طرابلس، وحكومة وبرلمان في طبرق، فضلا عن وجود قوة عسكرية في كلا

[1] آمنة محمد علي، "تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 1، العدد 17، 2013، ص 238.

الجانبين، وبذلك برزت الشكوك والاتهامات المتبادلة وعدم الثقة، وبذلك حدثت جملة من الانتهاكات للإعلان الدستوري من قبل المجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني العام والحكومة، وترددت تقارير عن الفساد والافتقار إلى الشفافية لذلك فان الإعلان الدستوري، أضعف من أن يحتمل الفترة الانتقالية، الأمر الذي يحتاج بأسرع وقت إلى مراجعة شاملة لهذا الإعلان وتصحيح نصوصه، هذا ولقد كان للتظاهرات التي شهدتها البلاد والداعية إلى توزيع المقاعد بالتساوي بين أقاليم برقة وفزان وطرابلس، وأن تكون اللجنة منتخبة من الشعب وليست معنية من قبل المؤتمر الوطني المنتخب، دور كبير في إجراء تعديل على الدستور الوطني الليبي (المادة 30 من الدستور التي توضح طريقة تشكيل لجنة الستين الدستورية وانتخابها مباشرة)، ولقد بينت التطورات التي صاحبت هذا القرار في 1 مارس 2014 والمتمثلة في رفض أمازيغ وتبو وطوارق هذا القانون واعتباره مجحفا بحقوقهم، بسبب استبعادهم من اللجان الداخلية، وغياب الأمازيغ هي ظواهر تحمل في طياتها إشكالية دستورية أخرى، حيث يشترط الإعلان الدستوري وقانون الانتخابات تمثيل المكونات الثقافية في دوائر خاصة بها ما يضع الهيئة أمام عيب قانوني يزيد من الخلاف حول مشروع الدستور، حيث هدد قادة التبو والطوارق بمقاطعة العملية السياسية كلها وبإعلان فزان إقليما فدراليا مستقلا ذاتيا، ليشكل ذلك خطر على الوحدة الوطنية.[1]

رغم توقيع اتفاق الصخيرات17 ديسمبر 2015 والذي نص على تشكيل حكومة جديدة نالت الاعتراف الدولي بها، الا أنها تواجه العديد من الصعوبات في فرض سيادة

[1] علي سعيد أحمد الشين، "أثر التحديات السياسية والأمنية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد 7، العدد 1، (2016)، ص ص. 476-477.

الدولة، حيث انجر على سقوط نظام القذافي بروز العديد من الكتائب والمليشيات المسلحة الغير نظامية ذات النزعة المتشددة والإيديولوجية القبلية، كبديل عن الجيش النظامي الذي من المفروض وجوده كمؤسسة عسكرية تعتمد عليه الحكومة الليبية، ليتطور الأمر فيما بعد الى إشكالية تعدد السيادة للكيانات الوليدة التي يدعي كل منها الشرعية في سلوكياته وتوجهاته السياسية، وبالتالي انعدام الوفاق الداخلي يوحي باستمرار الوضع المتشرذم والفوضوي في الشأن الليبي.[1]

إن غياب مؤسسات الدولة لإدارة المرحلة الانتقالية مع ضعف الأجهزة الأمنية بات يشكل التحدي الأصعب الذي يواجه ليبيا بعد انهار نظام معمر القذافي، مقابل انتشار كثيف للسلاح ووجود الآلاف من المسلحين الذين تصدوا للنظام في الميدان خارج سلطة المجلس الوطني الانتقالي والحكومات المنبثقة عنه، رافضين تسليم أسلحتهم إلى حين تلبية مطالبهم المختلفة على رأسها الحق في المشاركة في قيادة البلاد باعتبارهم من صنعوا الثورة. وبسبب الانفلات الأمني الذي تعاني منه ليبيا أضحت تلك الميليشيات مصدر تهديد للبلاد، إذ تفاقمت على إثرها تجاوزات حقوق الإنسان والتعدي على القانون بسبب الاعتقالات الكثيرة للأشخاص المساندين للنظام السابق، وممارسة عملية التعذيب والقتل مما جعل الدولة تدخل في حرب أهلية بين الجماعات القبلية والميليشيات التي تتصارع على السلطة والنفوذ.[2]

[1] بوشوشة سارة ومدوني علي، "الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة17 فيفري2011"، **مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 18، العدد 11، (ديسمبر 2021)، ص. 1690.

[2] آمنة محمد علي، **مرجع سابق** ، ص. 124.

وعليه فالصراع المحتدم بين السلطة السياسية (حكومة فايز السراج) والميليشيات الراديكالية المسلحة (ميليشيات عقائدية، ميليشيات مناطقية جهوية، ميليشيات إجرامية) تدين بالولاء للخليفة حفتر انعكس بالشكل السلبي على مخرجات العملية السياسية (جهود التسوية والوساطة الدبلوماسية) الهادفة لحل الازمة في ليبيا.[1]

وهكذا أصبحت ليبيا تعيش بعد مقتل معمر القذافي حالة حرب الكل ضد الكل على حد تعبير توماس هوبز، لغياب حكومة مدنية تفرض القانون على الجميع، حيث سيطر الخوف على الشعب، وسادت بينهم حالة عدم الثقة لغياب قوة نظامية تسيطر على كامل التراب الوطني، وقادرة على فرض النظام في الداخل وحماية الحدود من تسلل الجماعات الإجرامية من الخارج، وبذلك عرفت الدولة الليبية انفلاتا أمنيا غير مسبوق، [2] تمثل في:

_ **انتشار الميليشيات المسلحة:** إن سقوط نظام القذافي ومعه المؤسسة العسكرية خلفه وراءه تركة ثقيلة من مخازن السلاح الثقيل والمتوسط والخفيف (تفاوتت التقديرات بين 20 و30 مليون قطعة) والميليشيات المسلحة، لم تستطع السلطة الانتقالية نزع سلاحها ولا دمجها في الجيش الليبي الجديد، إذ تشير التقديرات الغربية أن عدد من يحمل السلاح يتراوح بين 125 إلى 300 ألف شخص.

_ **ظهور الجماعات الإرهابية المسلحة:** تشكل الجماعات الإرهابية المسلحة أحد أبرز المعضلات الأمنية في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، لاسيما أنها تعد مرآة عاكسة لمأزق بناء الدولة، وقد تطورت إلى منظمات قادرة على تشغيل وحدات المدرعات والتنسيق

[1] بوشوشة سارة ومدوني علي، **مرجع سابق**، ص. 1690.

[2] آمنة محمد علي، **مرجع سابق**، ص. 124.

باستخدام نظام تحديد المواقع العالمية وتقنيات "googl earth"، ولقد سيطرت على ترسانة القذافي الضخمة من الأسلحة التقليدية والذخيرة، وما زاد من تأزم الوضع الأمني ظهور جماعات مسلحة جديدة في المراحل الأخيرة من الحرب.[1]

لا شك أن تردي الوضع الأمني من أهم أسباب عرقلة التقدم على المسار السياسي. فمن ناحية لكون القضية الأمنية تتبوأ قمة أولويات السلطات الليبية، فقد أدى بحث سبل معالجتها على مستوى المؤتمر الوطني وعلى مستوى المكونات السياسية والاجتماعية خارج المؤتمر إلى تأخير التركيز على تطوير آليات وبرامج وثيقة الصلة بتطوير العملية السياسية. ومن ناحية أخرى، فإن الخلاف حول سبل معالجة الوضع الأمني، خصوصا فيما يتعلق بالتعامل مع رجال النظام السابق ودورهم في العمل الأمني أدى إلى تعقد المسار السياسي بسبب تفنن الأطراف السياسية في ممارسة الضغوط على الخصوم السياسيين لتحقيق كسب سياسي، على سبيل المثال، الجدل حول قانون العزل السياسي أو التعديل على الإعلان الدستوري، وغيره من القضايا التي تطرح على المؤتمر الوطني العام لإصدار تشريع أو اتخاذ قرار حيالها[2].

المطلب الثاني: الوضع الاجتماعي

تعاني ليبيا من أكبر فراغ سياسي في المنطقة المغاربية، فغياب سلطة مركزية شرعية جعلت ليبيا أمام تحدي حقيقي ساهم في تكريس عجز الدولة على تسيير شؤونها

[1] إبراهيم سليمان محمد أحمد بالحاج، **ميلاد دولة ليبيا المعاصرة: ثورة السابع عشر من فبراير** 2011، (ليبيا، دار ومكتبة الشعب للطباعة والنشر، 2013).

[2] السنوسي بسيكري، "ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية"، تم تصفح الموقع يوم: 15 جانفي 2023، نقلا عن: https://studies.aljazeera.net

الداخلية إذ لعب المعطى القبلي على أسس معينة في تكوين المجتمع الليبي[1]، ومع سقوط نظام القذافي تأججت الصراعات القبلية التي تدور معظمها حول ملكية الأراضي والنفوذ السياسي، وبدا أن القبائل التي لم تحصل على امتيازات تسعى إلى استعادة مكانتها، فقد كان سقوط القذافي فرصة تاريخية للأقليات الأمازيغية للمطالبة بحقوقها، من ضمنها الاعتراف الرسمي بالأمازيغ ودسترة حقوق خاصة بهم في الدستور.[2]

يمكن القول، بأن القبيلة كمعطى لا تتماشى ومنطق الديمقراطية التشاركية وبالتالي من يملك دعم أكبر يفوز بالمقاعد في الانتخابات حتى وان كان لا يمت بصلة للأعراف الديمقراطية، وانتخابات المؤتمر الوطني جويلية 2012 ما هي إ لا تجسيد للدور السلبي للقبيلة في عملية بناء الدولة.[3]

هذا ولقد تزايد دور البعد القبلي والعشائري وانخراطه في الممارسات السياسية والعمل المسلح على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية[4] ، والتي تم حظرها طوال فترة الرئيس السابق معمر القذافي في ليبيا، وبالتالي تكريس أكثر لصراع المصالح الشخصية والقبلية.

---

[1] عبد العزيز لزهر وصولي خالد، "دور التنوع القبلي والتدخل الأجنبي في تعطيل مشروع بناء الدولة"، **مجلة العلوم القانونية** .والاجتماعية، عدد 17 ، مارس 2019 ، ص. 357.

[2] شريفة كلاع، "التهميش القبلي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي (حالة ليبيا)"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد 5، 2014، ص 76.

[3] بن بتقة نور الهدى، "المعطى القبلي بين الدور الايجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد سقوط نظام القذافي"، **مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم**، الجزائر، عدد1 ، أوت 2017 ، ص. 143

[4] حمياز سمير،"إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، مجلد 14، عدد 12 ، جوان 2017 ، ص21.

وعليه، فإن الخصوصية القبلية للمجتمع الليبي جعلت مهمة الدفع بالجماعات الاجتماعية إلى تبني الانتقال الديمقراطي التدريجي على شاكلة كل من تونس ومصر أمر صعب المنال، فالتركيبة القبلية والتعقيدات الداخلية خاصة في انتشار السلاح وتجييش وعسكرة القبيلة في ليبيا فضلا عن غياب الثقافة الديمقراطية للقبائل الليبية وإسناد السلطة فيها لشيوخ القبيلة، أجج الوضع أكثر، وهي عوامل جعلت عملية الانتقال الديمقراطي فيها شبه مستحيلة طوال السنوات الماضية.[1]

خريطة تمثل أهم القبائل المنتشرة في ليبيا

المصدر: محمود المصري، "خريطة القبائل الليبية ودورها في محاربة الإرهاب"، تم تصفح الموقع يوم: 01 فيفري 2023، نقلا عن: https://al-ain.com

[1] بلال أوصيف، "أزمة الانتقال الديمقراطي في ليبيا ورهان الانتخابات الرئاسية 2021: هندسة العقد الاجتماعي"، **مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية**، المجلد 4، العدد 2، (نوفمبر 2021)، ص. 61.

المطلب الثالث: الوضع الاقتصادي

إن سيادة الفوضى ونهب الثروات التي شهدتها ليبيا خاصة في ظل رغبة القبائل المعارضة لنظام معمر القذافي لتعظيم ثرواتها والدفع بالميليشيات المسلحة لربح أكبر قدر ممكن من المكاسب والمناصب السياسية والسيادية، جعل الاقتصاد الليبي يتراجع بشكل كبير ويتذيل الترتيب العام، خاصة في ظل النهب والاستنزاف للثروات الباطنية من المحروقات من القوى المتدخلة خارجيا.[1]

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الريعية الليبية في المرحلة الانتقالية تعاني مما يسمى بلعنة الموارد والمتمثلة أساسا في الثروة النفطية، إذ تمتلك ليبيا أكبر احتياطي في افريقيا وسابع أكبر احتياطي في العالم، وقد ألقت لعنة الموارد بظلالها على الأمن المجتمعي بشكل رهيب، وهذا ما يتجلى في ارتفاع مدركات الفساد في ليبيا بعد القذافي بشكل كارثي محتلة المرتبة 161 من بين 168 دولة، والمرتبة الأخيرة عربيا حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2015.[2]

هذا ويواجه الاقتصاد الليبي منذ سنوات أزمات متصاعدة نتج عنها معدلات بطالة تفوق 18%، وتضخم وصل إلى 5.2%، حسب آخر البيانات لمصرف ليبيا المركزي، كما تشير احصائيات هذا الأخير إلى إن حجم الإنفاق العام خلال عام 2021بلغ 45.1 مليار دينار (نحو 9.22 مليارات دولار)، هذا وتشهد أسعار السلع والخدمات الأساسية ارتفاع كبيرا في ليبيا، ما ساهم في تردي الحياة اليومية لليبيين الذين يعانون من الانفلات

---

[1] بلال أوصيف، **مرجع سابق**، ص. 62.

[2] عمراني كربوسه، "الدولة الليبية الريعية في ظل المرحلة الانتقالية دراسة في الفرص السياسية والمشاهد المستقبلية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 2، (2019)، ص. 176.

الأمني وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر مع نقص المياه وضعف الخدمات العامة، بالإضافة إلى شحّ السيولة في المصارف التجارية.[1]

يأتي ذلك، مع استمرار الصراع على السلطة مع ضعف مؤسسات الدولة، واتساع ظاهرة المجموعات المسلحة غير الخاضعة لسلطات الدولة. وظهر الانقسام السياسي مجدّدا بعد إلغاء الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر 2021، مما أدى إلى غرق آمال الليبيين في انتهاء أزمة شرعية طويلة الأمد في البلاد.

المبحث الثاني: تأثير التدخلات الخارجية على مسار العملية الانتخابية في ليبيا

تعطلت العملية الانتخابية في ليبيا بسبب العديد من العوامل من بينها التدخلات الخارجية، لذلك سنحاول في هذا المبحث رصد بعض التدخلات وكيف اثرت على تعطيل الانتخابات في ليبيا.

المطلب الأول: التدخل الخارجي في الأزمة الليبية

يعتبر التدخل الأجنبي صراع للمصالح بين القوى الإقليمية والدولية ويمثل تهديدا خطيرا للاستقرار في ليبيا ما بعد القذافي، فبالرغم من الاعتراف الدولي بحكومة الوفاق الوطني في طرابلس، إلا أن معظم القوى الإقليمية والدولية تدعم التمرد الذي يقوده حفتر منذ عام 2014.

[1] أحمد الخميسي، "ليبيا: استيار شعبي من تدهور الاقتصاد"، تم تصفح الموقع يوم: 30 جانفي 2023، نقلا عن: https://www.alaraby.co.uk

وبينما يقتصر التدخل الجزائري في الشأن الليبي سياسيا من خلال دعم الحل السلمي للأزمة الليبية، يلاحظ أن روسيا تدعم مواقف حفتر في مجلس الأمن وتمده بالأسلحة والمرتزقة،[1] وما يدعم ذلك امتناعها عن التصويت على القرار الأممي للتدخل في ليبيا (1973) عام 2011 حيث كان بإمكانها استعمال حق النقض لمنع صدور أي قرار في الشأن الليبي، فالتدخل الدولي في ليبيا جعل الدول الاقليمية والدولية تستثمر فيه لتحقيق مصالح جيوسياسية ما كان لها أن تتحقق لو بقيت أوضاع ليبيا على ما هي عليه.[2] وبالإضافة لروسيا نجد فرنسا التي تسعى إلى تغيير نظام الحكم الليبي بالقوة العسكرية، لذلك فهي تصرح باعترافها لحكومة الوفاق الشرعية في طرابلس من ناحية، وتمد حفتر بالسلاح والخبراء من ناحية أخرى.[3]

أما التدخل التركي في ليبيا فقد جاء بناءا على طلب حكومة الوفاق المعترف بها دوليا، أما فيما يتعلق بمصر والامارات فهي من أكثر الدول الداعمة للحكم العسكري في ليبيا، فإلى جانب التأييد السياسي والعسكري سعت الدولتين إلى تأجيج الصراع القبلي والتحريض باحتلال الموانئ وحقول النفط في وسط ليبيا، وتطالب كل من الدولتين بالتوزيع العادل للسلطة والثروة في ليبيا ما بعد القذافي، ونظرا لنفوذ مصر والامارات في

[1] Ty Joplin, "Why Does France Support Libyan warlord Khalifa Haftar's Assaulton Tnipoli", The site was visited on: January 30 2023, At: https://www.albawaba.com

[2] Hannah Vanhoose, "Understanding the Russian Response to the Intervention in Libya", The site was visited on: January 30 2023, At : https :// www.americanprogress.org

[3] Ty Joplin, **Op.Cit**.

الشرق الليبي، فإنه تتم عرقلة الحوارات المتعددة بقصد الهيمنة على السلطة والثروة أو تفتيت ليبيا إلى دويلات قزمية.[1]

وبالرغم من الجهود الأممية لحلحلة الأزمة في ليبيا إلا أنها فشلت في إيقاف التدخل الخارجي والحد من تدفق السلاح والمرتزقة، وقد أشارت نائبة رئيس البعثة استيفاني وليام Stephanie Willaims عام 2020 إلى أن التواجد العسكري الأجنبي سيزيد من تفاقم الأوضاع في ليبيا، خاصة في ظل اختلافات مصالح الدول الخمس الكبرى فيها وانحياز كل دولة لطرف دون آخر، خصوصا وأن البعثة الأممية في ليبيا تتأثر سلبا وايجابا بالتنافس بين أعضاء مجلس الأمن، حيث أن تعيين رئيس البعثة يخضع لمساومات سياسية بعيدة في الكثير من الأحيان عن الكفاءة المهنية، فمثلا تعيين خليفة لغسان سلامة استغرق وقت طويل بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لمرشحين محسوبين على روسيا.[2]

المطلب الثاني: تأثير التدخل الخارجي على العملية الانتخابية في ليبيا

منذ اتفاق الصخيرات، أواخر 2015، كانت هناك كل مؤسسات الحكم نتيجة قرار إقليمي ودولي، حيث أشرفت بعثة الأمم المتحدة على ولادة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، وهو الذي منح موافقته لبقاء مجلس النواب ولتحويل المؤتمر الوطني العام إلى مجلس أعلى للدولة. كما أشرف المجتمع الدولي على إنشاء المجلس الرئاسي بصيغته الجديدة وحكومة الوحدة الوطنية، وحدد أدوار مجلس النواب والمجلس الأعلى

[1] مصطفى أبو القاسم خشيم، "تأثير التدخل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا"، **مجلة اتجاهات سياسية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، سبتمبر، 2022، ص. 141.

[2] مصطفى أبو القاسم خشيم، **مرجع سابق**، ص. 146.

للدولة، وهو الذي رسم خريطة الطريق، وهو الذي يتابع مدى التزام كل الأطراف بها وصولا إلى الانتخابات المبرمجة[1] في ديسمبر 2021، والتي باءت بالفشل نتيجة عجز ترسانة التشريعات والقوانين المنظمة للانتخابات، وهو ما يعد بمثابة انتكاسة حقيقية لليبيا مجتمعا ودولة.[2]

وقبل ذلك كان للمعطى الإقليمي والدولي دوره في إطلاق "عملية الكرامة" وفي التشظي الذي أصاب مؤسسات الحكم والمؤسسات السيادية وفي ظهور حكومتين، في طرابلس والبيضاء، وانخراط الفرقاء في حرب استنزاف طويلة، وصولا إلى الهجوم الذي شنته قوات "القيادة العامة" على العاصمة طرابلس والمنطقة الغربية، بدعم معلن من دول مصر والإمارات والسعودية، وآخر خفي من دول أوروبية، وقابله دعم معلن للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني من قبل دولة تركيا، التي كان لطيرانها المسير وخبرائها العسكريين الدور الحاسم في فشل الهجوم وتدشين ملتقى الحوار السياسي الليبي، بالتوازي مع دعم سياسي من دول أخرى مثل قطر والجزائر.[3]

وعلى وقع تصاعد حدة الخلافات بين المعسكر المحسوب على "القيادة العامة" وبين مكونات سياسية وجهوية عديدة حول قانون انتخاب الرئيس وقانون انتخاب مجلس النواب، تتصاعد التدخلات الإقليمية والدولية ويسعى كل طرف لتعزيز مواقعه من خلال الاستناد إلى داعمين خارجيين. ورغم أن جلّ الأطراف الإقليمية والدولية ذات

[1] "الانتخابات الليبية: التدخل الخارجي صوت في صناديق الاقتراع"، تم تصفح الموقع يوم: 1 فيفري 2023، نقلا عن: https://www.libya-al-mostakbal.org

[2] فارس لونيس، "الأطراف الخارجية عامل أساسي في تعثر الانتخابات بليبيا"، تم تصفح الموقع يوم: 1 فيفري 2023، نقلا عن: http://www.ech-chaab.com

[3] فارس لونيس، **مرجع سابق**.

العلاقة بما يجري في ليبيا تكتفي، بالتعبير عن دعمها المسار السياسي والانتخابي فإن المطلعين على تفاصيل المشهد الليبي يدركون، جيدا، أنها لم تكن بمنأى عن كل التطورات التي تشهدها البلاد، بما في ذلك إصدار القوانين الانتخابية، وأنها حريصة كل الحرص على حضور حلفائها في المشهد السياسي والمؤسساتي القادم.[1]

في السياق ذاته، لا يمكن فصل أهداف الزيارات المتسارعة التي تؤديها أطراف الصراع الليبي إلى عواصم إقليمية ودولية عن الموعد الانتخابي المبرمج في نوفمبر 2023، من خلال حشد الدعم وتقديم الوعود، إذ يدرك مختلف الفرقاء أن العامل الإقليمي والدولي سيكون رقما من أرقام الناخبين، وأن الدعم المالي والعسكري والسياسي والإعلامي سيكون له تأثيره على الناخب، ويرقى الأمر إلى درجة البحث عن كفيل قادر على تولى مهمة التأثير في عواصم القرار الكبرى.[2]

عليه، فقد لعبت الأطراف الخارجية عاملا أساسيا في تعثر إجراء الانتخابات الرئاسية في ليبيا، وهذا بالنظر إلى ارتباط هذه القوى ببعض المترشحين، إذ تعمل كل دولة على الضغط من أجل فوز وإيصال أحد عملائها للحكم، وهو الأمر الذي لا يرغب الشعب الليبي في حدوثه لكونه سيؤثر على مستقبل ليبيا سلبيا. فالهدف من إجراء هذه الانتخابات بالنسبة للشعب الليبي هو الوصول بليبيا إلى بر الأمان وتحقيق الاستقرار والسلم والازدهار لدولتهم من خلال إجراء انتخابات شفافة ونزيهة بعيدة عن مصالح الأطراف الخارجية والتي من مصلحتها بقاء الوضع على ما هو عليه.

[1] فارس لونيس، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة للانتخابات الليبية

في هذا المبحث سنحاول إعطاء نظرة مستقبلية للانتخابات التي تأجلت كثيرا في ليبيا، من خلال التطرق لعدة سيناريوهات.

المطلب الأول: سيناريو استمرار الوضع الراهن

وفقا لهذا السيناريو فإن ليبيا ستبقى على ما هي عليه من مظاهر لعدم الاستقرار داخل النظام السياسي الليبي، وبالتالي فإن التعددية الحزبية وما يرتبط بها من تبني نظام الدائرة الواحدة بمقاعد متعددة سيسفر عنه بروز أحزاب عديدة تمثل الاعتدال والتطرف في نفس الوقت، وبالتالي فالتعددية الحزبية وفق هذا السيناريو تعرقل عملية بناء دولة مدنية وديمقراطية في المستقبل.

وذلك استنادا إلى بعض المؤشرات والمتمثلة في **أولا:** غياب القيادات والنخب السياسية الوطنية التي تقود العملية الانتخابية، **ثانيا:** ضعف النظام الحزبي القائم على برامج وطنية تؤسس لقيام الدولة المدنية، **ثالثا:** غياب الإعلام الوطني الذي يوفر المعرفة اللازمة للناخبين وللنخب السياسية التي تخوض الانتخابات العامة والمحلية، **رابعا:** تباطؤ تبني دستور يتمشى وظروف ليبيا ، **خامسا:** استمرار انتشار فوضى السلاح، **سادسا:** عدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي، وعدم الانتقال السلمي للسلطة، **سابعا:** صعود القبلية والجهوية على حساب الوطنية.[1]

[1] مصطفى عبد الله خشيم، الانتخابات الليبية: الواقع والافاق، مجلة صبراتة العلمية، العدد 6، (ديسمبر 2019)، ص. 38 .

كما يتوقع استمرار التحديات وعدم الاستفادة من الفرص المتاحة للعملية الانتخابية في ليبيا الجديدة، حيث يستمر غياب رؤية ليبية للديمقراطية في ظل زيادة حدة الصراع الداخلي-الداخلي مع انتشار التطرف السياسي والديني، وعدم التسليم السلمي للسلطة، وغياب المشاعر الوطنية لدى بعض النخب السياسية، وزيادة حدة التدخل الخارجي في العملية الانتخابية، واحتمال نجاح التيار الفيدرالي في تقسيم البلاد، واستمرار وتيرة الفساد السياسي والمالي والإداري في البلاد في ظل حكومتين تعيق عملية بناء الدولة[1].

المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي

وفقا لهذا السيناريو يمكن القول بأنه ونتيجة لارتفاع الوعي لدى الليبيين فإن العملية الانتخابية ستكلل بالنجاح وبعدها يباشر الرئيس المنتخب صلاحياته ويتخذ الخطوات اللازمة لاستعادة الدولة الليبية، رغم ما سيواجه من عقبات داخلية وخارجية.

هذا ويمكن تطبيق نظام الانتخابات المختلط في ليبيا خاصة بعد نجاحه في تونس ومصر.

إن النظرة التفاؤلية لهذا السيناريو تؤكد على أن ليبيا ستنجح في التحول السلمي إلى الديمقراطية، وبالتالي ليبيا ستعتمد على نظام سياسي يلم شمل جميع الليبيين بغض النظر على توجهاتهم السياسية والأيديولوجية، من خلال تبني مشروع للمصالحة الوطنية **أولا**، الاعتماد على الانتخابات في التداول السلمي للسلطة **ثانيا**، تبني مشروع الدستور من خلال استفتاء يشارك فيه الشعب **ثالثا**، الحد من التدخل الأجنبي في

[1] مصطفى عبد الله خشيم، **مرجع سابق**، ص. 38.

الشؤون الداخلية الليبية **رابعا**، ملئ الفراغ السياسي وبروز نظام سياسي موحد **خامسا**، والقضاء على كل أشكال التهديدات اللاتماثلية والقيام بإصلاحات اقتصادية تقود ليبيا إلى مصاف الدول المتطورة.[1]

المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي

وفقا لهذا السيناريو فإن العملية الانتخابية ستفشل نتيجة:[2]

- غياب ثقافة الانتخابات لدى الشعب الليبي وعدم وجود أحزاب سياسية وطنية تسعى لتحقيق مصالح البلاد

- الانفلات الأمني الذي تعيشه ليبيا والذي زاد من انتشار العصابات والمجرمين

- استنزاف ثروات ليبيا من قبل النخب السياسية الفاسدة والتآمر الدولي في هذا السياق.

- تنامي مؤيدي الدعوة للعودة إلى النظام التسلطي في شكله العسكري استنادا إلى مقولة أن ليبيا بعد عام 2011 في حاجة ماسة إلى نظام ديكتاتوري يحقق الاستقرار بقوة السلاح وليس قوة القانون.

- زيادة أطماع واستمرار بعض الدول الإقليمية والدولية في عدم نجاح العملية الديمقراطية واستقرار ليبيا الجديدة.

- فشل الأمم المتحدة وبعثاتها الدائمة في حل الأزمة في ليبيا، نظرا لأن هدفها الرئيس يتمثل في إدارة الأزمة الليبية وليس حلها الجذري.

[1] مصطفى عبد الله خشيم، **مرجع سابق**، ص ص. 38-39.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 39-40.

الخاتمة:

تمثل الانتخابات الليبية محطة دستورية مهمة وخطيرة من أجل تجسيد الانتقال الديمقراطي، حيث يمكن القول بأن اجراء انتخابات شفافة كفيل ببناء دولة القانون والمؤسسات، وهذا يأتي من خلال:

-إقامة الحوار الليبي-الليبي بمعزل عن المتغيرات الخارجية والانشقاقات الداخلية.

-توفير التعددية الحزبية والإرادة السياسية.

فلا جدوى من انتخاب رئيس للبلاد في نوفمبر 2023، مقابل استمرار الهشاشة السياسية، الانهيار الاقتصادي والخطابات العنصرية والصراعات القبلية والانقسام الأمني.

وعليه، يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

-تنعكس الظروف الداخلية بجوانبها السياسية والأمنية، الاجتماعية والاقتصادية على عملية الانتخابات الليبية، كما تعكس ظروف البيئة الخارجية المتمثلة أساسا في التدخل الأجنبي في الانتخابات الليبية.

-نجاح العملية الانتخابية في ليبيا مرهون بوجود دستور يحدد شكل النظام السياسي في ليبيا.

-السيناريو المرجح في الانتخابات الليبية هو استمرار الوضع كما هو عليه، مع إمكانية حدوث توافق بين الأطراف المتصارعة داخليا ما يؤدي إلى تقليص التدخلات الخارجية.

قائمة المراجع:

أولا: اللغة العربية:

1-الكتب:

- سليمان إبراهيم محمد أحمد بالحاج، **ميلاد دولة ليبيا المعاصرة: ثورة السابع عشر من فبراير 2011**، (ليبيا: دار ومكتبة الشعب للطباعة والنشر، 2013).

2- المجلات:

-محمد علي آمنة، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 1، العدد 17، 2013.

-الشين علي سعيد أحمد، أثر التحديات السياسية والأمنية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد 7، العدد 1، 2016.

-وصولي عبد العزيز لزهر خالد،دور التنوع القبلي والتدخل الأجنبي في تعطيل مشروع بناء الدولة، **مجلة العلوم القانونية .والاجتماعية**، عدد17 ، مارس 2019 .

-كلاع شريفة، التهميش القبلي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي (حالة ليبيا)، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد 5، 2014.

-بن بتقة نور الهدى، المعطى القبلي بين الدور الايجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد سقوط نظام القذافي"، **مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم**، الجزائر، عدد 1، أوت 2017 .

-حمياز سمير، إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، مجلد 14، عدد 12 ، جوان 2017 .

-أوصيف بلال، أزمة الانتقال الديمقراطي في ليبيا ورهان الانتخابات الرئاسية 2021: هندسة العقد الاجتماعي، **مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية**، المجلد 4، العدد 2، نوفمبر 2021.

-كربوسه عمراني، الدولة الليبية الريعية في ظل المرحلة الانتقالية دراسة في الفرص السياسية والمشاهد المستقبلية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 2، 2019.

- خشيم مصطفى عبد الله، الانتخابات الليبية: الواقع والافاق، **مجلة صبراتة العلمية**، العدد 6، ديسمبر 2019.

- بوشوشة سارة ومدوني علي، الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة17 فيفري2011، **مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 18، العدد 11، ديسمبر 2021.

-خشيم مصطفى أبو القاسم، تأثير التدخل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، **مجلة اتجاهات سياسية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، سبتمبر 2022.

3-المو اقع الالكترونية:

-السنوسي بسيكري، "ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية"، تم تصفح الموقع يوم: 15 جانفي 2023، نقلا عن: https://studies.aljazeera.net

-الخميسي أحمد، "ليبيا: استيار شعبي من تدهور الاقتصاد"، تم تصفح الموقع يوم: 30 جانفي 2023، نقلا عن: https://www.alaraby.co.uk

-"الانتخابات الليبية: التدخل الخارجي صوت في صناديق الاقتراع"، تم تصفح الموقع يوم: 1 فيفري 2023، نقلا عن: https://www.libya-al-mostakbal.org

-فارس لونيس، "الأطراف الخارجية عامل أساسي في تعثر الانتخابات بليبيا"، تم تصفح الموقع يوم: 1 فيفري 2023، نقلا عن: http://www.ech-chaab.com

ثانيا-<u>اللغة الأجنبية</u>:

- Joplin Ty، "Why Does France Support Libyan warlord Khalifa Haftar's Assaulton Tnipoli", The site was visited on : January 30 2023, At : https://www.albawaba.com

- Vanhoose Hannah, The site was visited on : January 30 2023, "Understanding the Russian Response to the Intervention in Libya", At : https :// www.americanprogress.org